International Journal of Accounting and Management Sciences
Special Issue – 2025
Print ISSN: 2834-8923 Online ISSN: 2832-8175
DOI: https://doi.org/10.56830/IJNZ1133

The Impact of Increasing Government Spending on Vision Projects and its Role in Achieving Targeted Outcomes: A Case Study - Ministry of Housing - Riyadh City

DOI https://www.doi.org/10.56830/IJAMSSI01202511

Saher Nader Al-Otaibi
Master's Student, Department of Business Administration, Majmaah University, Saudi Arabia.
saher2065@gmail.com

Received: 18 Dec. 2024. Accepted: 13 Jan. 2025. Published: 15 Feb. 2025

Abstract

The study aimed to identify the impact of increasing government spending on Vision projects and the role this plays in achieving the targeted results for the Ministry of Housing in Riyadh. The study used a descriptive analytical approach to achieve its goals and included a sample of 130 employees from the Ministry of Housing in Riyadh. A questionnaire was utilized as the data collection tool. The findings revealed a statistically significant relationship between increased government expenditure on the Kingdom's Vision 2023 projects and achieving the targeted results of the Kingdom's Vision 2030 for the Ministry of Housing in Riyadh, where the statistical significance value was less than 0.05. Therefore, the null hypothesis was rejected, and the alternative hypothesis was accepted. The regression coefficient was 0.825, indicating that increasing government spending on the projects influences achieving the targeted results by 82.5% for the Kingdom's Vision 2030 at the Ministry of Housing in Riyadh. Considering these results, the study recommends enhancing transparency in managing government spending on housing projects through the publication of periodic reports on progress and challenges faced by the projects. This would ensure accountability of the relevant entities and enhance trust between citizens and the government. It also stresses the need to simplify administrative procedures and effective planning to reduce delays in implementation. Additionally, it is essential to improve coordination between ministries and other government agencies to ensure smooth project execution. Investing in essential infrastructure such as roads, facilities, and public services to support housing projects contributes to comprehensive development and enhances the quality of life for citizens.

Keywords: Government spending, investment projects, Saudi Vision 2030, Kingdom of Saudi Arabia

International Journal of Accounting and Management Sciences
Special Issue – 2025
Print ISSN: 2834-8923 Online ISSN: 2832-8175
DOI: https://doi.org/10.56830/IJNZ1133

أثر رفع الإنفاق الحكومي على مشاريع الرؤية ودور ذلك في تحقيق النتائج المستهدفة:
دراسة حالة ـ وزارة الاسكان ـ مدينة الرياض

ساهر نادر العتيبي
ماجستير إدارة الأعمال، قسم إدارة الأعمال، جامعة المجمعة، المملكة العربية السعودية

الملخص:
هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر رفع الإنفاق الحكومي على مشاريع الرؤية ودور ذلك في تحقيق النتائج المستهدفة لوزارة الاسكان بمدينة الرياض، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهداف الدراسة، وتكونت عينة الدراسة من عدد (١٣٠) من الموظفين العاملين بوزارة الإسكان بمدينة الرياض، وقد استخدمت الدراسة الاستبانة كأداة لجمع البيانات، وفي ضوء ذلك توصلت الدراسة لعدد من النتائج أهمها وجود علاقه و دلالة احصائية بين بين رفع الإنفاق الحكومي على مشاريع رؤية المملكة ٢٠٢٣، وتحقيق النتائج المستهدفة لرؤية المملكة ٢٠٣٠ لوزارة الاسكان بمدينة الرياض حيث ان قيمة الدالة الاحصائية اقل من ٠,٠٥ ولذلك يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة وكان قيمة معامل الانحدار ٠,٨٢٥ مما يدل علي ان تاثير رفع الانفاق الحكومي علي المشاريع يوثر بنسبه ٨٢,٥ % علي تحقيق النتائج المستهدفة لرؤية المملكة ٢٠٣٠ لوزارة الاسكان بمدينة الرياض. وفي ضوء النتائج توصي الدراسة بضرورة تعزيز الشفافية في إدارة الإنفاق الحكومي على مشاريع الإسكان من خلال نشر تقارير دورية حول التقدم المحرز والعقبات التي تواجهها المشاريع. هذا من شأنه أن يضمن مساءلة الجهات المعنية ويعزز الثقة بين المواطنين والحكومة. ضرورة تبسيط الإجراءات الإدارية والتخطيط الفعال للتقليل من التأخير في التنفيذ.

الكلمات المفتاحية: الانفاق الحكومي، المشاريع الاستثمارية، رؤية المملكة ٢٠٣٠، المملكة العربية السعودية

International Journal of Accounting and Management Sciences
Special Issue – 2025
Print ISSN: 2834-8923 Online ISSN: 2832-8175
DOI: https://doi.org/10.56830/IJNZ1133

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

مقدمة

تعتبر مشاريع الرؤية الوطنية للمملكة العربية السعودية، والتي تهدف إلى تحقيق رؤية ٢٠٣٠، من أهم المبادرات الاستراتيجية التي تسعى الحكومة السعودية لتنفيذها بهدف تحقيق التنمية المستدامة وتحسين جودة الحياة لمواطنيها. ومن بين العوامل الرئيسية التي تؤثر في نجاح هذه المشاريع وتحقيق الأهداف المستهدفة هو مستوى الإنفاق الحكومي عليها. (لخضر وآخرون، ٢٠١٦)

تعتبر وزارة الإسكان من الجهات الحكومية الرئيسية المسؤولة عن تنفيذ وإدارة مشاريع الإسكان في المملكة، وتلعب دوراً بارزاً في تنفيذ مبادرات رؤية ٢٠٣٠ خاصة فيما يتعلق بتوفير الإسكان الكافي والمناسب للمواطنين. وبالتالي، فإن دراسة أثر رفع الإنفاق الحكومي على مشاريع وزارة الإسكان في مدينة الرياض تعتبر مهمة للغاية، حيث تسلط الضوء على كيفية تأثير السياسات المالية الحكومية على تطور وتنفيذ المشاريع الإسكانية وتحقيق النتائج المستهدفة. (خضير، ٢٠١٨)

هذه الدراسة ستقوم بتحليل مدى تأثير زيادة الإنفاق الحكومي على مشاريع الإسكان في مدينة الرياض على عدة جوانب منها، ولكن ليس محصوراً عليها: تقديم المساكن الكافية والبنية التحتية الملائمة، توفير فرص العمل في قطاع البناء والعقارات، تحفيز الاقتصاد المحلي، تحسين مستوى المعيشة للمواطنين، وتعزيز التنمية الشاملة في المدينة.

باختصار، زيادة الإنفاق الحكومي على مشاريع الإسكان في مدينة الرياض يلعب دوراً حيوياً في تحقيق الأهداف المحددة من قبل وزارة الإسكان، مما يسهم في تحقيق أهداف رؤية ٢٠٣٠ لتوفير الإسكان وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين.

مشكلة الدراسة

تواجه وزارة الإسكان في مدينة الرياض تحديات كبيرة في تنفيذ مشاريع الإسكان وتحقيق الأهداف المستهدفة، وذلك نتيجة لعدة عوامل تؤثر على جودة وكفاءة هذه المشاريع. من بين هذه العوامل: (Wahyudi,2020)

1. عجز الإنفاق الحكومي: قد يكون هناك عجز في الإنفاق الحكومي المخصص لمشاريع الإسكان في مدينة الرياض، مما يؤثر سلباً على قدرة الوزارة على تنفيذ المشاريع بالشكل المطلوب وتحقيق الأهداف المحددة.
2. تأخر في التنفيذ: قد تواجه المشاريع تأخراً في التنفيذ نتيجة لتأخيرات في عمليات التصميم والتخطيط، والتعقيدات البيروقراطية، وعوامل أخرى، مما يؤدي إلى عدم تحقيق النتائج في الوقت المحدد.
3. تحديات البنية التحتية: قد تواجه المشاريع تحديات في توفير البنية التحتية اللازمة، مثل الطرق والمرافق والخدمات العامة، مما يؤثر سلباً على جودة المشاريع وقابليتها لتحقيق الأهداف المستهدفة.
4. التغيرات في السياسات الحكومية: قد تتعرض المشاريع لتأثيرات سلبية نتيجة للتغيرات في السياسات الحكومية المتعلقة بالإسكان والتخطيط العمراني، مما يتسبب في تعثر عملية تنفيذها وتحقيق النتائج المرجوة.
5. تحديات الاقتصاد المحلي: قد تتأثر مشاريع الإسكان بالتحديات الاقتصادية المحلية، مثل التضخم وانخفاض أسعار العقارات، مما يؤثر سلباً على استدامة المشاريع وتحقيق الأهداف المستهدفة.

International Journal of Accounting and Management Sciences
Special Issue – 2025
Print ISSN: 2834-8923 Online ISSN: 2832-8175
DOI: https://doi.org/10.56830/IJNZ1133

باختصار، تواجه وزارة الإسكان في مدينة الرياض مجموعة من التحديات والمشكلات التي تعيق تنفيذ مشاريع الإسكان وتحقيق الأهداف المستهدفة، وتحليل أثر رفع الإنفاق الحكومي على هذه المشاريع يساهم في فهم الأسباب والحلول الممكنة لهذه المشكلات. (Osuji,2020)

أسئلة الدراسة

1. ما واقع رفع الإنفاق الحكومي على مشاريع رؤية المملكة ٢٠٢٣ بوزارة الإسكان بمدينة الرياض من وجهة نظر موظفي وزارة الإسكان.
2. ما مستوى تحقيق النتائج المستهدفة لرؤية المملكة ٢٠٣٠ لوزارة الاسكان بمدينة الرياض من وجهة نظر موظفي وزارة الإسكان؟
3. ما أثر رفع الإنفاق الحكومي على مشاريع الرؤية ودور ذلك في تحقيق النتائج المستهدفة لوزارة الاسكان بمدينة الرياض؟

أهداف الدراسة

1. التعرف على واقع رفع الإنفاق الحكومي على مشاريع رؤية المملكة ٢٠٢٣ بوزارة الإسكان بمدينة الرياض من وجهة نظر موظفي وزارة الإسكان.
2. التعرف على مستوى تحقيق النتائج المستهدفة لرؤية المملكة ٢٠٣٠ لوزارة الاسكان بمدينة الرياض من وجهة نظر موظفي وزارة الإسكان.
3. التعرف على أثر رفع الإنفاق الحكومي على مشاريع الرؤية ودور ذلك في تحقيق النتائج المستهدفة لوزارة الاسكان بمدينة الرياض.

أهمية الدراسة

الأهمية العلمية:

1. تعزيز المعرفة العلمية: يسهم هذا البحث في زيادة فهمنا لأثر الإنفاق الحكومي على مشاريع الرؤية وكيفية دورها في تحقيق النتائج المستهدفة، مما يسهم في تعزيز المعرفة العلمية في مجال السياسات العامة وتخطيط التنمية.
2. تحليل العوامل المؤثرة: يقدم هذا البحث تحليلاً عميقاً للعوامل التي تؤثر في تنفيذ مشاريع الإسكان وتحقيق الأهداف المستهدفة، مما يسهم في تطوير النظريات والمفاهيم المتعلقة بتخطيط المشاريع العامة وإدارتها.
3. إثراء الأدبيات البحثية: يساهم هذا البحث في إثراء الأدبيات البحثية في مجال التخطيط الحكومي والتنمية المستدامة وإدارة المشاريع، من خلال تقديم دراسة حالة مفصلة وشاملة.

الأهمية التطبيقية:

1. توجيه السياسات الحكومية: يمكن لنتائج هذا البحث أن تساعد في توجيه السياسات الحكومية المتعلقة بتخطيط وتنفيذ مشاريع الرؤية وتحسين كفاءتها وفاعليتها.
2. تحسين إدارة المشاريع: يمكن استخدام نتائج هذا البحث لتحسين إدارة مشاريع الإسكان وتطوير الأساليب والممارسات الإدارية الفعّالة.
3. تعزيز التنمية المستدامة: يمكن لهذا البحث أن يساهم في تعزيز التنمية المستدامة في مدينة الرياض من خلال توجيه الاستثمارات الحكومية نحو المشاريع التي تحقق أقصى قدر من الفوائد للمجتمع.

International Journal of Accounting and Management Sciences
Special Issue – 2025
Print ISSN: 2834-8923 Online ISSN: 2832-8175
DOI: https://doi.org/10.56830/IJNZ1133

فرضيات الدراسة

الفرضية الأول:

H_0 لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠,٠٥) بين رفع الإنفاق الحكومي على مشاريع رؤية المملكة ٢٠٢٣، وتحقيق النتائج المستهدفة لرؤية المملكة ٢٠٣٠ لوزارة الاسكان بمدينة الرياض.

H_1 توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠,٠٥) بين رفع الإنفاق الحكومي على مشاريع رؤية المملكة ٢٠٢٣، وتحقيق النتائج المستهدفة لرؤية المملكة ٢٠٣٠ لوزارة الاسكان بمدينة الرياض.

الفرضية الثانية:

H_0 لا توجد فروق ذات دلالة احصائية استجابات عينة الدراسة نحو أثر رفع الإنفاق الحكومي على مشاريع الرؤية ودور ذلك في تحقيق النتائج المستهدفة لوزارة الاسكان بمدينة الرياض؛ تعزى لمتغير (الوظيفة، وعدد سنوات الخبرة).

H_1 توجد فروق ذات دلالة احصائية استجابات عينة الدراسة نحو أثر رفع الإنفاق الحكومي على مشاريع الرؤية ودور ذلك في تحقيق النتائج المستهدفة لوزارة الاسكان بمدينة الرياض؛ تعزى لمتغير (الوظيفة، وعدد سنوات الخبرة).

مصطلحات الدراسة

١. الإنفاق الحكومي: هو المبلغ الذي تنفقه الحكومة من مواردها المالية لتنفيذ مشاريع وبرامج محددة، ويشمل هذا الإنفاق الإنفاق على البنية التحتية، والخدمات العامة، والتعليم، والصحة، وغيرها من القطاعات.(Ditimi,2011)

٢. مشاريع الرؤية: هي المشاريع والبرامج التي تهدف إلى تحقيق أهداف ورؤى محددة ومستقبلية للدولة أو المنظمة، وتعكس رؤية مستقبلية متطورة ومستدامة.(Hartanto,2020)

٥. وزارة الإسكان: هي الجهة الحكومية المسؤولة عن تنظيم وتنفيذ السياسات العامة والبرامج المتعلقة بالإسكان والتطوير العمراني في الدولة.(سلاطني، ٢٠١٤).

حدود الدراسة

- **الحدود المكانية:** سوف تطبيق الدراسة في المملكة العربية السعودية بوزارة الإسكان بمدينة الرياض.
- **الحدود الزمانية:** سوف تطبيق الدراسة في الفصل الدراسي الثاني من العام الجامعي ١٤٤٥هـ/٢٠٢٤م.
- **الحدود البشرية:** سوف تطبيق الدراسة على عينة من الوظفين بوزارة الإسكان بمدينة الرياض.
- **الحدود الموضوعية:** اقتصرت على دراسة "أثر رفع الإنفاق الحكومي على مشاريع الرؤية ودور ذلك في تحقيق النتائج المستهدفة".
- **الحدود الموضوعية:** اقتصرت على دراسة " أثر إدارة التغيير على تحسين أداء العاملين في المدرية العامة للشؤون الصحية بمدينة الرياض".

مصادر البيانات

وهذا البحث يعتمد على نوعية من البيانات وهذه البيانات هي أولاً:

البيانات الأولية:

- ميزانيات وزارة الإسكان المخصصة لمشاريع الرؤية في مدينة الرياض.

International Journal of Accounting and Management Sciences
Special Issue – 2025
Print ISSN: 2834-8923 Online ISSN: 2832-8175
DOI: https://doi.org/10.56830/IJNZ1133

- تقارير التقدم والتقييم لمشاريع الإسكان في مدينة الرياض.
- بيانات حول تنفيذ المشاريع والمخرجات المحققة.

البيانات الثانوية:

- دراسات وأبحاث سابقة تتناول موضوع الإنفاق الحكومي وتأثيره على تحقيق الأهداف المستهدفة.
- تقارير وزارة الإسكان والجهات المعنية الأخرى حول الإسكان والتنمية العمرانية في المملكة العربية السعودية.
- تقارير اقتصادية واجتماعية عن مدينة الرياض ومعلومات إحصائية متعلقة بالسكان والاقتصاد والبنية التحتية.

متغيرات الدراسة

المتغير المستقل : الإنفاق الحكومي: مستوى الإنفاق الحكومي على مشاريع الرؤية في مدينة الرياض.

المتغير التابع : تأثير الإنفاق الحكومي: تحليل تأثير زيادة الإنفاق الحكومي على مشاريع الإسكان على تحقيق النتائج المستهدفة، مثل توفير السكن الكافي وتحسين جودة المعيشة.

الدراسات السابقة

دراسة (رمضان ووفاء ،٢٠٢٣) بعنوان " دور الإنفاق الحكومي في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري " هدفت الدراسة إلى تحليل وقياس أثر الإنفاق العام على بعض المتغيرات الكلية للاقتصاد المصرى خلال الفترة ١٩٨٠- ٢٠٢٣ ، وقد تم استخدام التكامل المشترك لمعرفة العلاقة بين الإنفاق العام وبعض المتغيرات الكلية للاقتصاد المصري. وتشير النتائج الإحصائية لاختبار جذر الوحدة أن السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة غير مستقرة عند مستوياتها، واستقرت بعد أخذ الفرق الأول، وأكد تطبيق اختبار التكامل المشترك أن المتغيرات متكاملة، وأن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإنفاق العام ومتغيرات النمو الاقتصادي والبطالة والتضخم والتوازن الخارجي، وأن الإنفاق العام يرتبط بعلاقة طردية بالنمو الاقتصادي وبعلاقة عكسية بالبطالة، وبعلاقة طردية بالتضخم، وبعلاقة عكسية بالتوازن الخارجي ، كما توصلت نتائج اختبار السببية لجرائجر إلى وجود علاقة سببية أحادية تتجه من النمو الاقتصادى إلى الإنفاق العام، وعلاقة سببية أحادية تتجه من البطالة إلى الإنفاق العام، وعلاقة سببية أحادية تتجه من الإنفاق العام إلى التضخم، وعلاقة سببية أحادية تتجه من الميزان التجارى إلى الإنفاق العام. وأكد اختبار نموذج تصحيح الخطأ إلى وجود علاقة قصيرة الأجل بين متغيرات الدراسة.

دراسة (احمد ،علاء مصطفي ،٢٠٢٢) بعنوان" تحليل الأهمية الاقتصادية للإنفاق العام والتوظف في اليابان" هدفت الدراسة إلى تحليل دور الإنفاق العام من الناحية الاقتصادية وتأثيره على مستوى التوظف في اليابان خلال الفترة ١٩٩٠- ٢٠٢٢ ، وتوصلت نتائج الدراسة من خلال تطبيق المنهج الاستقرائي إلى صحة فرضية أن الإنفاق العام ضرورى لتحقيق مستوى مرتفع من التوظف، وأوصت الدراسة بضرورة زيادة تدخل الدولة في المراحل الأولى للتنمية من أجل حماية الاقتصاد من الاختلالات الهيكلية، وزيادة الاهتمام بقطاع الخدمات ثم قطاع الصناعة الدورهم الهام في رفع معدل النمو الاقتصادي، وزيادة الاهتمام بالصناعات التصديرية لتحقيق فائض في الميزان التجاري.

دراسة (حسين إبراهيم وآخرون ،٢٠٢٢) بعنوان: "قياس" وتحليل أثر الإنفاق العام على متغيرات المربع السحري لـ (Kaldor) في المملكة العربية السعودية" هدفت الدراسة تحليل وقياس أثر

International Journal of Accounting and Management Sciences
Special Issue – 2025
Print ISSN: 2834-8923 Online ISSN: 2832-8175
DOI: https://doi.org/10.56830/IJNZ1133

الإنفاق العام على متغيرات المربع السحرى لكالدور في السعودية خلال الفترة ١٩٩١ - ٢٠٢٠، وأكدت اختبارات جذر الوحدة أن سلسلة متغيرات نمو الإنفاق العام ومعدل التضخم والنمو الاقتصادى مستقرة عند مستواها. في حين متغيرات معدل البطالة والتوازن الخارجي مستقرة عند الفرق الأول، وأن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإنفاق العام ومتغيرات معدل التضخم ومعدل النمو الاقتصادى والتوازن الخارجي). كما توجد علاقة طردية في الأجل القصير بينهما، وعكسية مع معدل البطالة، أما في الأجل الطويل فهناك علاقة طردية بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادى ومعدل التضخم، وعكسية بين الإنفاق العام، والبطالة والتوازن الخارجي.

دراسة (زيان ،٢٠٢٢) بعنوان: "أثر النمو الاقتصادى على الإنفاق العام في الجزائر : دراسة تطبيقية لقانون فاجنر خلال الفترة ١٩٦١-٢٠٢٢" هدفت الدراسة إلى اختبار قانون فاجنر في الاقتصاد الجزائرى خلال (١٩٦١ - ٢٠١٦)، وأظهرت نتائج اختبار السببية في العلاقة بين متغيرات قانون واجنر بأنها ذات اتجاه واحد، حيث أن نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي يسبب نسبة الإنفاق العام من الناتج المحلى الإجمالي والعكس لا يحدث، وباستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، أظهرت نتائج تقدير العلاقة بين نسبة الإنفاق إلى الناتج المحلى الاجمالي ونصيب الفرد من الناتج المحلى أنها موجبة ومعنوية إحصائيا، مما يعنى تحقق قانون فاجنر فى الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة.

التعقيب على الدراسات السابقة

١ - أنه تم الاستفادة منها في إثراء الإطار النظرى للدراسة، كذلك اختيار المتغيرات الاقتصادية لبناء النموذج القياسي، كما أنها أسهمت في إلقاء الضوء على أهمية دراسة دور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، كما تعتبر الدراسة الحالية إستكمالاً للدراسات السابقة التي تناولت دور الإنفاق العام في تحقيق الأهداف الاقتصادية عامة.

وما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

ندرة الدراسات القياسية التي تربط بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الاقتصاد السعودي.

إختلاف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

لم تتناول أي من الدراسات السابقة أثر كل من الإنفاق الحكومي الجاري أو الإنفاق الحكومي الرأسمالي على النمو الاقتصادي، ولكن هذه الدراسة تناولت ذلك.

المحور الثاني: الإطار النظري

الإنفاق الحكومي

تمهيد

يغطي الإنفاق الحكومي العام أنشطة الدولة المختلفة بشقيها الجاري والاستثماري وبأبعادها المالية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية وله أهمية خاصة من خلال إعادة توزيع الثروة لجزء هام من القوة الشرائية من فئة إلى أخرى داخل المجتمع الواحد وتوجيه جزء من هذه النفقة لإقامة مشاريع البنية الأساسية (التحتية) التي تخدم فئات المجتمع الأكثر حاجة ويكمن الفرق بين الإنفاق الجاري والاستثماري على التوالي : أن الأول يشمل النفقات التي تقوم بها الدولة بهدف استمرار عملها ونشاطها ويكون هذا الإنفاق بشكل دوري أما الثاني فهو يمثل المبالغ التي تصرفها الدولة في مجالات وقطاعات تمثل استثمارا

International Journal of Accounting and Management Sciences
Special Issue – 2025
Print ISSN: 2834-8923 Online ISSN: 2832-8175
DOI: https://doi.org/10.56830/IJNZ1133

يحقق عائدا ماليا أو بشريا لها أو يخلق المزيد من فرص العمل، سيقوم هذا الفصل بدراسة الإنفاق الاستثماري كجزء من الإنفاق الحكومي باعتباره أداة تساهم في تفعيل الاقتصاد الوطني.

أولاً : مفهوم وأهمية الإنفاق الحكومي الإستثماري

يمثل الإنفاق الاستثماري الحكومي واحداً من أبرز مجالات الإنفاق الحكومي نظرًا لدوره الحيوي في تعزيز الثروة الوطنية. هذا النوع من الإنفاق مرتبط ارتباطًا وثيقًا بالأفق الزمني ومعايير الكفاءة الاقتصادية، بالإضافة إلى العدالة الاجتماعية والمساواة وحماية البيئة، وهي نفس المعايير التي تُعتبر جوهرية في التنمية المستدامة. لذلك، تولي الحكومات اهتماماً بالغاً بتنظيم هذا النوع من الإنفاق والبحث عن الصيغة الأمثل له، وذلك بهدف تحقيق أفضل النتائج الممكنة.

١. مفهوم الإنفاق الحكومي الإستثماري

قصد حصر مفهوم شامل للإنفاق الحكومي الإستثماري سنتطرق لعدة تعاريف نذكر منها:

- تعريف الإنفاق الاستثماري الحكومي: يتميز هذا النوع من الإنفاق بارتباطه بفترات زمنية معينة وتمويله عبر مصادر غير تقليدية كالقروض وإصدارات العملة. يُوجّه إلى مشاريع تنموية ونفقات استثنائية تستجيب للظروف الطارئة التي قد تحدث بشكل غير متوقع، مثل النفقات العسكرية أو تلك المتعلقة بإصلاح الأضرار الناجمة عن الكوارث الطبيعية، بالإضافة إلى المشروعات لمكافحة البطالة وتحفيز الاقتصاد، وهي ما يُعرف بالإنفاق الاستثنائي أو غير الدوري. (حسن، ٢٠١٧)
- يُعرف الإنفاق الاستثماري الحكومي أيضًا بأنه النفقات الموجهة لتكوين رأس المال الثابت، وهي تستهدف تنمية الثروة الوطنية من خلال الإنفاق على مشاريع البنية التحتية وغيرها. يعتبر هذا النوع من الإنفاق أداة حيوية لتحقيق أهداف اجتماعية كالنمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية. وينقسم إلى:
- الإنفاق الاستثماري الإنتاجي: نفقات تستهدف توسيع القدرات الإنتاجية في قطاعات كالصناعة، الزراعة، البناء، والنقل، وعادة ما تشكل أكثر من ٤٠% من الميزانية العامة.
- الإنفاق الاستثماري غير الإنتاجي: يشمل النفقات الموجهة لتحسين قطاعات الصحة، التعليم، والثقافة.

أهمية الإنفاق الحكومي الإستثماري

- وتبرز أهمية الإنفاق الاستثماري الحكومي باعتباره عنصرا هاما وأساسيا في عملية تحريك الأنشطة الاقتصادية للدولة. وهو الركيزة الأساسية التي تعتمد عليها تنمية الدولة. ويرجع ذلك إلى استراتيجية الاستثمار التي لها أبعاد اقتصادية طويلة المدى، ويمكن أن يقتصر دورها على النقاط الأساسية التالية:
- البحث عن المنفعة العامة من خلال زيادة معدلات التشغيل ومواجهة مشكلة البطالة بين العاملين مما يؤدي إلى زيادة مستويات الدخل مثل مشاريع إنشاء الطرق والمياه وفتح المؤسسات التعليمية مما يزيد من المستوى التعليمي للمواطن ويحقق مستوى الرفاهية مما يؤدي إلى زيادة فعالية المواطن. (خفاجة، ٢٠١٣)
- زيادة الإنتاج والإنتاجية وتنويع المنتجات والمنافسة في السوق التجاري مما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي وزيادة متوسط دخل الفرد وبالتالي تحسين المستوى المعيشي للمواطنين.
- توظيف كافة عناصر الإنتاج من أجل توفير السلع والخدمات للمجتمع. كما أنه يساعد في التنمية الاقتصادية، خاصة عندما يتم استخدام عناصر الإنتاج الرأسمالية.

International Journal of Accounting and Management Sciences
Special Issue – 2025
Print ISSN: 2834-8923 Online ISSN: 2832-8175
DOI: https://doi.org/10.56830/IJNZ1133

- توفير احتياجات الأفراد والجماعات، وكذلك الوظائف الجديدة، مما يرفع الدخل القومي للفرد وبالتالي خفض نسبة البطالة والفقر.
- الدعم الحكومي للمشاريع القائمة يدعم المنتج المحلي ويقوي المؤسسات المحلية في مواجهة المنافسة الخارجية لمنتجاتها.
- • خلق الثروة وتنميتها، وبالتالي زيادة معدلات تكوين رأس المال.

ثانياً: فاعلية وكفاءة سياسة الإنفاق الحكومي الإستثماري

يتضمن الإنفاق الحكومي الاستثماري جميع النفقات الموجهة، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، لإنشاء المشاريع. وفقًا للفكر الاقتصادي التقليدي، تعتبر النفقات الاستثمارية مرتبطة بفترة زمنية محددة، ألا وهي الفترة المخصصة لبناء المرافق العامة. وعليه، يمكن تمويل هذه النفقات من خلال مصادر تمويل غير تقليدية مثل القروض وإصدار النقد (غانم،٢٠١٥)

ومع مرور الزمن، تطور مفهوم الدولة تجاه النشاط الاقتصادي وبالتالي تغيرت فكرة النفقات الحكومية والاعتماد عليها كأداة رئيسية لتحقيق أهداف المجتمع. في السابق، كان يُنظر إلى النفقات الحكومية على أنها غير منتجة، لكن هذه النظرة قد تبدلت الآن، حيث بات يُعتقد أنها منتجة وأكثر فعالية من النفقات الخاصة في العديد من الحالات والمجالات. لذا، توسع نطاق النفقات الحكومية ذات الطابع الرأسمالي ولم يعد مقتصرًا فقط على مشروعات البنية التحتية، بل أصبح يشمل إنشاء مشروعات عامة أخرى، الإنفاق على الصيانة الشاملة، تقديم الإعانات الاقتصادية للقطاع الخاص لزيادة قدرته الإنتاجية، وكذلك الإنفاق الحكومي على عمليات الإحلال والتجديد وغيرها.

مفهوم سياسة الإنفاق الحكومي الإستثماري

يتم تخصيص النفقات الاستثمارية الحكومية لتكوين رأس المال، وتبرز أهميتها من حيث أنها تهدف في المقام الأول إلى تنمية الثروة الوطنية. وبشكل عام، فهي تشمل إجمالي تكوين رأس المال الثابت وتحويلات رأس المال إلى الداخل. المفهوم الضيق لرأس المال الثابت: يقتصر على المصانع والآلات والسلع. المفهوم الواسع لرأس المال: ويشمل هذه العناصر السابقة، بالإضافة إلى النفقات على التكنولوجيا والصحة والتعليم والتدريب وتحسين الظروف المعيشية. رأس المال الاجتماعي: ويتكون من وسائل النقل والاتصالات والسكك الحديدية والمطارات والموانئ، والتي تمثل في مجملها البنية التحتية. (شهاب، ١٩٨٩)

يعتمد الإنفاق الاستثماري الحكومي بشكل أساسي على الإنفاق على البنية التحتية بالإضافة إلى الإنفاق على المشاريع الإنتاجية. وتجدر الإشارة إلى أن هذين الإنفاقين ليسا منفصلين تماما، بل هناك تداخل كبير بينهما، مما يجعلهما متكاملين. ويعود ذلك بشكل أساسي إلى صعوبة تحديد التأثيرات المباشرة وغير المباشرة لكل نوع على خلق القيمة وزيادة الطاقة الإنتاجية وكذلك المتغيرات الاقتصادية.

فاعلية وكفاءة سياسة الأنفاق الحكومي الإستثماري

تعد فاعلية وكفاءة سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري من الجوانب الأساسية التي توليها الحكومات اهتمامًا كبيرًا، ويتحقق ذلك من خلال إعداد الموازنة العامة بطريقة منسقة وخضوعها لمراجعة مستمرة بين وزارة المالية والوزارات والجهات الحكومية الأخرى المعنية. يتم التنسيق والتعاون بين هذه الجهات بكفاءة عالية من خلال استخدام أحد المدخلين الرئيسيين للتخطيط الموازني، وهما: مدخل

International Journal of Accounting and Management Sciences
Special Issue – 2025
Print ISSN: 2834-8923 Online ISSN: 2832-8175
DOI: https://doi.org/10.56830/IJNZ1133

القمة - القاعدة ومدخل القاعدة - القمة. تختار الحكومة استخدام أحد هذين المدخلين دون الآخر بناءً على الاحتياجات والأهداف الخاصة بسياستها الاقتصادية والإدارية.

مدخل القمة - القاعدة: في هذا المدخل، تبدأ العملية من الأعلى إلى الأسفل حيث تحدد القيادة العليا أو الإدارة العليا للحكومة الأولويات والأهداف الرئيسية، ثم تنزل هذه الأولويات إلى الوزارات والجهات الفكرية لتنفيذها. يفيد هذا المدخل في ضمان توجه النفقات نحو الأهداف الاستراتيجية للدولة.

مدخل القاعدة - القمة: على النقيض من ذلك، يبدأ هذا المدخل من الأسفل إلى الأعلى حيث تقوم الوزارات والجهات الحكومية بتقديم مقترحات الموازنة وفقاً لاحتياجاتها وأهدافها الخاصة، والتي يتم بعد ذلك تجميعها ومراجعتها على مستوى الإدارة العليا للتأكد من مطابقتها للأهداف العامة للحكومة. يساعد هذا المدخل في تحقيق مستوى أعلى من المشاركة بين الأقسام المختلفة ويضمن الاستجابة للحاجيات الفعلية بصورة أكثر دقة.

تعتمد الحكومة على أحد هذين المدخلين بناءً على تقييمها لما يناسب استراتيجيتها وظروفها الحالية، حيث يمكن أن يعكس كل مدخل نهجاً مختلفاً في تخصيص الموارد وإدارة النفقات الحكومية. (رشيد، ٢٠١٣)

ثالثاً: اثر الإنفاق الحكومي على بعض المتغيرات الاقتصادية

لقد اعتمدت العديد من الدول على التوسع في الإنفاق العام كأداة فعّالة ضمن السياسات المالية لتحفيز النمو الاقتصادي، مستندة إلى المبدأ القائل بأن "الطلب يخلق العرض". يُعتبر الإنفاق العام محفزاً للطلب الكلي، مما يعزز بدوره الطاقات الإنتاجية ويسهم في زيادة الناتج المحلي بشكل ملموس.

تأكدت أهمية الاستثمارات الحكومية في البنية التحتية خصوصًا بعد الأزمة المالية العالمية، حيث رفعت الحكومات حول العالم من مستوى التزاماتها تجاه المشاريع العامة كجزء من حزم تحفيز مالي معدلة لدعم النمو الاقتصادي. هذا النوع من الإنفاق يقود إلى رفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ويدعم النمو الاقتصادي على المدى الطويل بفضل تراكم أصول البنية التحتية التي تزيد من العائد على عوامل الإنتاج الأخرى.

وقد أظهرت الدراسات أن العلاقة بين تطوير البنية التحتية والنمو الاقتصادي تمتد لتشمل ليس فقط تأثيرًا مباشرًا على الإنتاج والاستهلاك، ولكن أيضًا زيادة في إنتاجية الاقتصاد وقدرته على النمو المستدام. هذا التأثير يمكن أن يكون مباشرًا، حيث يُعتبر الاستثمار في البنية التحتية كعنصر إضافي للإنتاج، أو غير مباشر من خلال تعزيز الإنتاجية الهامشية للرأسمال الخاص وغيره من عوامل الإنتاج، وتحفيز الاستثمار الخاص، وتخفيض تكاليف المعاملات والتجارة، وتعزيز القدرة التنافسية، بالإضافة إلى توفير فرص العمل وتشغيل الموارد بكفاءة عالية (سلطاني، ٢٠١٤).

أثر الإنفاق الاستثماري الحكومي على البطالة:

تقدم النظرية الكينزية فهمًا مهمًا يفيد بأن البطالة خلال فترات الكساد غالبًا ما تكون نتيجة لعدم كفاية الطلب الكلي. وفقًا لكينز، لا يتحقق مستوى التشغيل الأمثل في سوق العمل مباشرة، بل يتأثر بشكل أساسي بحالة الطلب في سوق السلع والخدمات. من هذا المنطلق، يعد توفير فرص العمل والقضاء على البطالة ركائز أساسية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي. لهذا، يُعتبر التدخل الحكومي لتنشيط الطلب الفعّال عبر سياسة إنفاق استثمارية توسعية أمرًا ضروريًا. تتمثل الآلية التي يوصي بها كينز لتحقيق ذلك

International Journal of Accounting and Management Sciences
Special Issue – 2025
Print ISSN: 2834-8923 Online ISSN: 2832-8175
DOI: https://doi.org/10.56830/IJNZ1133

في زيادة الاستثمار الحكومي، مما يؤدي بدوره إلى تعزيز معدلات التشغيل. يُطبق هذا من خلال الخطوات التالية:

الشكل رقم(01): أثر الإنفاق الاستثماري الحكومي على البطالة على حسب النظرية الكنزية

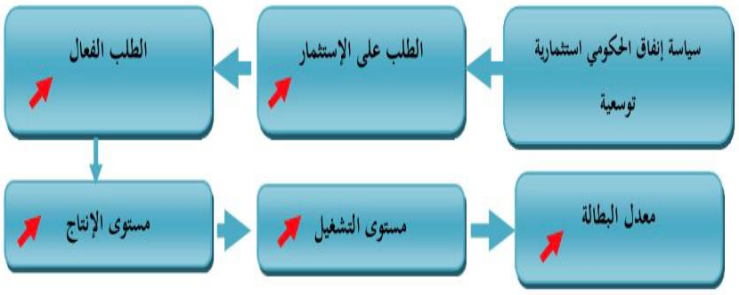

المصدر: وليد عايب، وليد عبد الحميد العايب، الاثار الاقتصادية لسياسة الانفاق الحكومي، مكتبة حسن العصرية، بيروت،2010.

أثر النفقات الحكومية الاستثمارية على الاستثمار الكلي

سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري تلعب دورًا مهمًا في تأثيرها على الاستثمار الكلي، خصوصًا عندما يتعلق الأمر بالإنفاق المنتج الذي يزيد من الأصول المتاحة للمجتمع ويعزز بالتالي الاستثمار الكلي. يمكن لهذه السياسة أن تكون أداة فعالة لمعالجة الكساد وسد النقص في الاستثمار الخاص، وكذلك لزيادة مرونة الجهاز الإنتاجي ورفع متوسط الدخل الفردي، مما يزيد من قدرة الأفراد على الادخار. في حالة تحسن الكفاءة الإنتاجية من خلال زيادة مرونة الجهاز الإنتاجي، فإن الإنفاق الحكومي الاستثماري يمكن أن يحقق تأثيرًا إيجابيًا على معدلات الاستثمار القومي، سواء كانت عامة أو خاصة، حيث يشجع على زيادة الاستثمار الخاص ويعمل كعامل لسد الفجوات في الاستثمارات الكلية. من الضروري التنسيق بين الأدوات التي تستخدمها الدولة للتأثير على حجم الاستثمار ومواءمتها مع حدة الركود الاقتصادي. في حالات الركود الخفيف، يجب التركيز على الاستثمارات العامة ذات الكثافة الرأسمالية المنخفضة لمعالجة زيادة المخزون التي تتراكم بعد فترات الرواج والتي قد تؤدي إلى نقص الطلب في معظم فروع النشاط الاقتصادي. أما في حالات الركود الحاد، حيث تنخفض الاستثمارات في رأس المال الثابت وتظهر فرص استثمارية، فيجب على الدولة تحسين ربحية الاستثمارات وتشجيع الاستثمارات الخاصة، بالإضافة إلى القيام بالاستثمارات العامة طويلة الأجل ذات الكثافة الرأسمالية العالية. وفي حالة الركود العام، حيث لا تتوافر فرص استثمارية في العديد من فروع النشاط الاقتصادي ولا يُتوقع أن يؤدي تشجيع الاستثمار الخاص إلى نتائج ملموسة، يجب على الدولة بذل مجهود استثماري شامل يسهم في تنمية اقتصادية واسعة النطاق. (الوصال،٢٠١٨)

نسبة الإنفاق الاستثماري على نسبة الصادرات إلى الواردات (الانفتاح التجاري)

تعمل الدول النامية على تنفيذ سياسات الانفتاح التجاري من خلال وضع مجموعة من الإجراءات للنهوض باقتصادها الوطني لتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرضية، وذلك من خلال الإنفاق الاستثماري الحكومي الذي يوفر حزمة من الحوافز (الضرائب) و(الجمارك) والتسهيلات المالية وزيادة وإنشاء العديد

ROAD DIRECTORY OF OPEN ACCESS SCHOLARLY RESOURCES
CC BY

International Journal of Accounting and Management Sciences
Special Issue – 2025
Print ISSN: 2834-8923 Online ISSN: 2832-8175
DOI: https://doi.org/10.56830/IJNZ1133

من الهيئات، مما يعني الاهتمام بمجال تنمية التبادل التجاري، ومن ناحية أخرى، تعزيز قطاع تصدير المحروقات من خلال تخفيض العملة الوطنية لصالح رأس المال الأجنبي.

أثر الانفاق الاستثماري الحكومي على الناتج المحلي الإجمالي

تبرز أهمية سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري في دورها الحاسم في تعزيز الإنتاج القومي من خلال دعمها لزيادة الموارد الاقتصادية، التي تعتبر العمود الفقري للطاقة الإنتاجية لأي مجتمع. يساهم الإنفاق الاستثماري في تكوين رأس المال عبر المشاريع التي تنفذها الدولة، ما يعكس بشكل مباشر على نمو الناتج المحلي. فالإنفاق العام ينقسم إلى نوعين رئيسيين: الإنفاق الاستثماري الرأسمالي الذي يتميز بطابعه الإنتاجي، والإنفاق الاستهلاكي الجاري. يؤدي الإنفاق الاستثماري إلى زيادة مباشرة في الدخل القومي الجاري من خلال الأجور والمكافآت المتولدة عن عوامل الإنتاج المستخدمة، فضلاً عن تعزيز القدرة الإنتاجية للدولة. بالإضافة إلى ذلك، يسهم الإنفاق الاستهلاكي أيضًا في رفع القدرة الإنتاجية، خاصة عندما يتعلق بالخدمات التعليمية والصحية والثقافية وتدريب العمال، مما يعمل على رفع مستوى العمالة وبالتالي تحسين الإنتاجية. كما أن الإعانات العامة الاقتصادية المقدمة للمشاريع الخاصة تزيد من أرباح هذه المشاريع، مما يعزز من قدرتها الإنتاجية. أخيرًا، يلعب الإنفاق العام التقليدي في مجالات مثل الدفاع والأمن والعدالة دورًا مهمًا في توفير الاستقرار الضروري للعملية الإنتاجية، مما يشكل بيئة مواتية للنمو الاقتصادي. (الوصال، ٢٠١٨).

النتائج المستهدفة لوزارة الإسكان في رؤوية ٢٠٣٠

تم إطلاق برنامج الإسكان في عام ٢٠١٨، وكان تركيزه الأساسي منذ البداية هو زيادة العرض من المنتجات السكنية ذات الجودة العالية وبأسعار مقبولة وفي فترات زمنية قصيرة، لتضع المملكة نفسها في مقدمة الدول العالمية التي لديها استراتيجية واضحة في مجال الإسكان الوطني وهدف واضح لتملك المنازل. أحدث البرنامج تغييراً جذرياً في قطاع الإسكان عبر تنظيم السوق العقاري، توسيع إمكانيات الحصول على التمويل، تبسيط الأنظمة التنظيمية، وتقديم مجموعة متنوعة من الخيارات التي تلبي احتياجات مختلف الفئات، وزيادة العرض في السوق، مما مهّد الطريق لتحقيق أحد أهم أهداف رؤية السعودية ٢٠٣٠، وهو رفع نسبة تملك الأسر للمساكن إلى ٧٠% بحلول عام ٢٠٣٠. استفادت أكثر من مليون أسرة سعودية من برنامج "سكني" منذ تدشينه، وقد استطاع ثلث هذه الأسر الآن العيش في منازلها الدائمة، كما قدم البرنامج حلولًا سكنية وتمويلية شاملة. ولدعم المستأجرين، أطلق البرنامج خدمة "إيجار" الإلكترونية التي تحمي حقوق المستأجرين وتوفر للملاك وأصحاب العقارات عقودًا موثوقة تحفظ حقوقهم، حيث تم تسجيل أكثر من ٤,٥ مليون عقد إيجار حتى الآن. أظهر البرنامج إنجازات واضحة وأطلق سلسلة من المبادرات والمشاريع التطويرية التي ساهمت في تلبية احتياجات السوق السكني في المملكة، وفرص عمل واستثمارية كثيرة، وجذب المطورين والشركاء من القطاع الخاص ليكونوا جزءاً من تقديم حلول سكنية تلبي احتياجات الباحثين عن مسكن في جميع أنحاء المملكة (موقع رؤية المملكة ٢٠٢٣).

International Journal of Accounting and Management Sciences
Special Issue – 2025
Print ISSN: 2834-8923 Online ISSN: 2832-8175
DOI: https://doi.org/10.56830/IJNZ1133

ومن النتائج المستهدفة لرؤية المملكة ٢٠٣٠ في قطاع الاسكان ما يلي (الموقع الرسمي لرؤية المملكة ٢٠٣٠):

أولاً: مشروع إيجار

"إيجار" هي شبكة إلكترونية متكاملة أُطلقت في المملكة عام ٢٠١٨ لتبسيط عملية تأجير العقارات، وتقدم منصة آمنة ومريحة لإدارة عقود الإيجار إلكترونيًا، مما يجعل التأجير أكثر كفاءة. منذ إطلاقها، سعت المنصة لتحسين طرق تأجير العقارات من خلال استخدام عقد موحد معتمد من وزارة العدل، وتتكامل مع جهات حكومية متعددة لتسهيل العملية وإلغاء الحاجة للشيكات أو زيارات المكاتب الحكومية.

لا يقتصر دور "إيجار" على تسهيل العمليات للمستخدمين فحسب، بل يضع أيضاً أولوية كبيرة لضمان الأمان والرضا للمستفيدين، حيث توفر الوصول إلى تقارير دعم وخدمات تحقق تساعد العملاء على اتخاذ قرارات مستنيرة. كما تقدم "إيجار"، بالتعاون مع الهيئة العامة للعقار، برامج تدريبية وتأهيلية للوسطاء العقاريين لتعزيز كفاءتهم وتمكينهم من تقديم خدمات عالية الجودة. هذه المبادرات تعكس كيف أحدثت رؤية السعودية ٢٠٣٠ تحولات جوهرية في قطاع الإسكان، مما جعله أكثر كفاءة وإتاحة للجميع.

ثانياً: مشروع إنماء

مركز خدمات المطورين العقاريين "إتمام" يلعب دورًا محوريًا في تنشيط وتطوير سوق العقارات السعودي منذ انطلاقه في عام ٢٠١٦، حيث يسهم في تسهيل إجراءات التطوير العقاري ويقدم حلولًا شاملة للمطورين. يهدف المركز إلى تعزيز نمو قطاع العقارات في المملكة عبر فريق من الخبراء المتخصصين، وذلك بخلق بيئة جذابة للمستثمرين والمطورين وزيادة العرض السكني من خلال شراكات استراتيجية مع الجهات الحكومية.

"إتمام" يعمل كوسيط فعّال بين الجهات الحكومية والمطورين العقاريين، مما يسهل عملية إطلاق المشاريع الإسكانية. يقدم المركز منصة رقمية متكاملة تسرع من عملية الحصول على التراخيص والموافقات اللازمة، ويوفر أيضًا استشارات تساعد المطورين في تحسين وتطوير خدماتهم في السوق العقاري، مما يجعله داعمًا للراغبين في تنمية أعمالهم بالقطاع.

بالإضافة إلى، ينظم "إتمام" لقاءات دورية مع المطورين والجهات الحكومية لمناقشة سبل تحسين أداء القطاع وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، والتعامل مع التحديات القائمة في القطاع وتطوير الخدمات المقدمة.

ثالثاً: مشروع سكني

برنامج "سكني" يعمل على تسهيل امتلاك المساكن المناسبة، ويقدم مجموعة متنوعة من الخيارات السكنية بأسعار معقولة لتلبية احتياجات جميع شرائح المجتمع، كما يدعم الأفراد الذين يجدون صعوبة في الوصول إلى سوق العقارات السكنية. منذ انطلاقه في عام ٢٠١٨، أحدث برنامج "سكني" تحولاً كبيراً في سوق الإسكان بالمملكة العربية السعودية، مما سهّل على المواطنين امتلاك منازل وعمل بالتعاون مع المطورين العقاريين في القطاع الخاص لإنشاء مجتمعات سكنية جديدة في المناطق الأكثر طلبًا.

يتيح البرنامج خيارات تمويل متنوعة، مثل عقود التمويل العقاري والرهن العقاري، مما يجعل امتلاك المنزل أمرًا أكثر يسرًا للعديد من الأفراد، خاصةً الذين يشترون منزلًا لأول مرة. البرنامج يوجه هؤلاء المشترين نحو الحصول على التمويل المناسب الذي يحتاجون إليه.

International Journal of Accounting and Management Sciences
Special Issue – 2025
Print ISSN: 2834-8923 Online ISSN: 2832-8175
DOI: https://doi.org/10.56830/IJNZ1133

مهمة البرنامج لا تقتصر فقط على توفير السكن الذي يلبي احتياجات الأسر السعودية بجودة عالية وتكلفة معقولة، بل يسهم أيضاً في تطوير ونمو المجتمعات السكنية الجديدة في جميع مناطق المملكة. وبذلك، يعد "سكني" شاهدًا على التأثير الإيجابي والملموس الذي أحدثه برنامج الإسكان في تحسين حياة المواطنين، مانحًا إياهم الفرصة لتحقيق حلم امتلاك منزل لأسرهم.

المحور الثالث: العلاقة بين المتغيرين دور الإنفاق الحكومي على مشاريع الرؤية وتحقيق النتائج المستهدفة

تعتبر مشاريع الرؤية الوطنية للمملكة العربية السعودية، والتي تهدف إلى تحقيق رؤية ٢٠٣٠، من أهم المبادرات الاستراتيجية التي تسعى الحكومة لتنفيذها لتحقيق التنمية المستدامة وتحسين جودة الحياة. يلعب الإنفاق الحكومي دورًا محوريًا في تحقيق هذه الأهداف من خلال تمويل مشاريع البنية التحتية وتحسين الخدمات العامة ودعم القطاعات الاقتصادية المختلفة.

أهمية ودور الانفاق الحكومي علي مشاريع الرؤية

الانفاق الحكومي يمثل إجمالي النفقات التي تقوم بها الحكومة لتحقيق أهداف معينة، سواء كانت لتطوير البنية التحتية، تحسين الخدمات العامة، دعم القطاعات الاقتصادية، أو تعزيز الرفاهية الاجتماعية. في إطار مشاريع الرؤية، تتبنى الحكومة رؤية استراتيجية طويلة المدى تهدف إلى تحقيق تحول شامل في الاقتصاد والمجتمع، وتكون مشاريع الرؤية أحد أدوات تحقيق هذه الأهداف.

أهمية الانفاق الحكومي في مشاريع الرؤية:

١. تعزيز النمو الاقتصادي: يسهم الانفاق الحكومي في دفع عجلة الاقتصاد عبر استثمارات في المشاريع التحتية مثل الطرق والمطارات والموانئ، وهذا يعزز الإنتاجية ويفتح أفاقاً جديدة للنمو الاقتصادي.

٢. تطوير البنية التحتية: تشمل مشاريع الرؤية عادة استثمارات كبيرة في تطوير البنية التحتية الأساسية مثل النقل والطاقة والاتصالات، مما يعزز البنية التحتية الوطنية ويسهم في تحسين جودة الحياة.

٣. تحسين الخدمات العامة: يستهدف الانفاق الحكومي تحسين الخدمات العامة مثل التعليم والصحة والإسكان، وهذا يعزز مستوى المعيشة والتنمية البشرية في المجتمع.

٤. تنمية القطاعات الحيوية: يدعم الانفاق الحكومي القطاعات الحيوية في الاقتصاد مثل الصناعة والزراعة والسياحة، ويعمل على تعزيز تنافسية الاقتصاد في السوق العالمية.

٥. زيادة الاستثمارات الخاصة: يشجع الانفاق الحكومي على زيادة الاستثمارات الخاصة من خلال خلق بيئة استثمارية ملائمة وتوفير فرص جديدة في السوق.

دور الإنفاق الحكومي في مشاريع الرؤية: (وزارة الاقتصاد والتخطيط السعودية، ٢٠١٦)

1. تحقيق الأهداف الاستراتيجية: يساهم الانفاق الحكومي في تحقيق الأهداف الرئيسية لمشاريع الرؤية وتنفيذ الاستراتيجيات المحددة لتطوير الاقتصاد والمجتمع.
2. تنفيذ المشاريع الكبيرة: يقوم الانفاق الحكومي بتمويل وتنفيذ المشاريع الكبيرة والاستراتيجية التي تتطلب تدخلاً حكومياً نظراً لحجمها وأهميتها الاقتصادية والاجتماعية.
3. تحفيز الاقتصاد: يشجع الانفاق الحكومي على النشاط الاقتصادي ويعزز الاستثمارات وخلق فرص عمل جديدة، مما يسهم في تحفيز النمو الاقتصادي.

International Journal of Accounting and Management Sciences
Special Issue – 2025
Print ISSN: 2834-8923 Online ISSN: 2832-8175
DOI: https://doi.org/10.56830/IJNZ1133

4. تعزيز الشمولية: يهتم الانفاق الحكومي في مشاريع الرؤية بتعزيز الشمولية وضمان توزيع الفوائد الاقتصادية والاجتماعية بشكل عادل ومتساوٍ.
5. تعزيز القدرة التنافسية: يعمل الانفاق الحكومي في مشاريع الرؤية على تعزيز قدرة البلد على المنافسة في السوق العالمية من خلال تحسين البنية التحتية وتعزيز قطاعات الابتكار والتكنولوجيا.

تحقيق الأهداف الاستراتيجية

تحقيق الأهداف الاستراتيجية :يساهم الإنفاق الحكومي في تحقيق الأهداف الرئيسية لمشاريع الرؤية من خلال تنفيذ الاستراتيجيات المحددة لتطوير الاقتصاد والمجتمع. هذا يشمل تنفيذ المشاريع الكبيرة والاستراتيجية التي تتطلب تدخلاً حكوميًا نظرًا لحجمها وأهميتها الاقتصادية والاجتماعية، تنفيذ المشاريع الكبيرة :يقوم الإنفاق الحكومي بتمويل وتنفيذ المشاريع الكبيرة مثل مشاريع الإسكان، والتي تهدف إلى توفير سكن ملائم للمواطنين وتحسين البنية التحتية العامة. **هذه المشاريع تلعب دورًا حيويًا في تحسين مستوى المعيشة وتعزيز التنمية المستدامة .**

- تحفيز الاقتصاد :يشجع الإنفاق الحكومي على النشاط الاقتصادي من خلال تعزيز الاستثمارات وخلق فرص عمل جديدة، مما يسهم في تحفيز النمو الاقتصادي. هذا التحفيز الاقتصادي يعزز من قدرة الاقتصاد على مواجهة التحديات وتحقيق التنمية المستدامة.
- تعزيز الشمولية :يهدف الإنفاق الحكومي إلى تعزيز الشمولية وضمان توزيع الفوائد الاقتصادية والاجتماعية بشكل عادل ومتساوٍ. هذا يضمن أن جميع فئات المجتمع تستفيد من مشاريع الرؤية وتحقيق التنمية المستدامة.
- تعزيز القدرة التنافسية :يعمل الإنفاق الحكومي على تعزيز قدرة البلد على المنافسة في السوق العالمية من خلال تحسين البنية التحتية وتعزيز قطاعات الابتكار والتكنولوجيا. هذه التحسينات تجعل الاقتصاد السعودي أكثر تنافسية وجذبًا للاستثمارات الخارجيةتثير الإنفاق الحكومي على تحقيق النتائج المستهدفة.

العلاقة بين المتغيرين

أظهرت الدراسات أن هناك علاقة إيجابية قوية بين الإنفاق الحكومي وتحسين جودة وكفاءة تنفيذ مشاريع الإسكان. تحليل الانحدار أظهر أن زيادة الإنفاق الحكومي تساهم بشكل كبير في تسريع وتيرة تقديم السكن الملائم وتحسين البنية التحتية. كما أظهرت النتائج أن الإنفاق الحكومي كان له تأثير موحد عبر مختلف شرائح الموظفين، مما يعكس تأثيره الشامل على تحقيق الأهداف التنموية، يعد الإنفاق الحكومي على مشاريع الرؤية عاملاً أساسياً في تحقيق أهداف رؤية ٢٠٣٠، من خلال تحسين البنية التحتية، تعزيز التنمية المستدامة، وتحسين جودة الحياة للمواطنين. الاستمرار في زيادة هذا الإنفاق وتوجيهه بفعالية يمكن أن يحقق نتائج ملموسة ويعزز من قدرة الاقتصاد السعودي على المنافسة عالميًا. (الوصال، ٢٠١٨).

المحور الثالث: منهجية الدراسة واجراءاتها

في هذا المحور، سنقدم نظرة شاملة على الأساليب المستخدمة لفحص تأثير الإنفاق الحكومي على مشاريع الرؤية في الرياض، مما يوفر فهماً عميقاً لكيفية توجيه السياسات المالية لتحقيق التنمية المستدامة وتحسين جودة الحياة للمواطنين. هذا النموذج يوفر إطاراً شاملاً لفهم وتحليل البيانات في بحث يتناول

International Journal of Accounting and Management Sciences
Special Issue – 2025
Print ISSN: 2834-8923 Online ISSN: 2832-8175
DOI: https://doi.org/10.56830/IJNZ1133

تأثير الإنفاق الحكومي على المشاريع الحكومية، مع التركيز على كيفية تطبيق هذه المنهجية في سياق محدد.

٣,١ منهج الدراسة:

تم اعتماد منهجية شاملة ومنظمة تعتمد على جمع البيانات من مصادر أولية وثانوية. البيانات الأولية شملت ميزانيات وزارة الإسكان وتقارير التقدم والتقييم ومخرجات المشاريع، بينما البيانات الثانوية تضمنت دراسات وأبحاث سابقة تناولت موضوعات مشابهة وتقارير وزارة الإسكان والجهات المعنية الأخرى.

٣,٢ مجتمع الدراسة وعينة الدراسة:

شملت الدراسة موظفي وزارة الإسكان في مدينة الرياض، وتكونت عينة الدراسة من (١٣٠) من موظفي وزارة الصحة، حيث تم استخدام استبيانات موزعة على هؤلاء الموظفين لجمع بيانات حول تقييمهم لواقع الإنفاق الحكومي ومستوى تحقيق النتائج المستهدفة.

٣,٣ خصائص أفراد عينة الدراسة:

تنوعت خصائص العينة من حيث الجنس، حيث شكل الذكور نسبة ٧٧,٧% بينما الإناث ٢٢,٣%، ومن حيث المستوى التعليمي حيث أن ٦٧,٧% من أفراد العينة حاصلون على درجة البكالوريوس.

٣,٤ أداة الدراسة:

تم استخدام استبيانات موزعة على موظفي وزارة الإسكان لجمع بيانات دقيقة حول تقييمهم لواقع الإنفاق الحكومي ومستوى تحقيق النتائج المستهدفة لمشاريع الرؤية.

٣,٥ أساليب المعالجة الإحصائية:

اعتمدت الدراسة على تحليل إحصائي للبيانات المجمعة لتحديد العلاقات والتأثيرات بين الإنفاق الحكومي ونجاح مشاريع الإسكان. تم استخدام النمذجة الإحصائية لتقييم هذه العلاقات وتحديد التأثيرات الملموسة لزيادة الإنفاق الحكومي على جودة وكفاءة تنفيذ مشاريع الإسكان.

في الدراسة المناقشة، تم استخدام عدة طرق إحصائية لتحليل البيانات المجمعة، وذلك لتحديد العلاقات والتأثيرات بين مستويات الإنفاق الحكومي ونجاح المشروعات. هناك طريقتين إحصائيتين رئيسيتين تم تناولهما بالتفصيل في الدراسة حيث تم استخدام معامل الانحدار لتحديد قوة واتجاه العلاقة بين الإنفاق الحكومي وتحقيق النتائج المستهدفة لمشروعات الرؤية. تم استخدام اختبار ANOVA لقياس تأثير متغير مستقل مثل الإنفاق الحكومي على المشروعات، مع التركيز على متغيرات مثل عدد سنوات الخبرة والوظيفة. هذه الأدوات الإحصائية المستخدمة تعطي دلالات قوية على العلاقات بين الإنفاق الحكومي وتحقيق أهداف السياسات العامة، وتبرز أهمية التحليل الإحصائي في تقييم فعالية السياسات الحكومية

المحور الرابع: التحليل الاحصائي ونتائج الدراسة

وبعد بناء أداة الدراسة والتأكد من صدقها الظاهري من خلال عرضها على مجموعة من المحكمين من أهل التخصص والخبرة، تم احتساب معاملات ارتباط بيرسون (Pearson's Coefficient Correlation) للتحقق من صدق الاتساق الداخلي بين عبارات كل هدف من اهداف استبانة الانشطة المؤقتة وصناعة المكان والدرجة الكلية للمحور المنتمية له، للتعرف على درجة ارتباط كل عبارة من عبارات الاستبانة بالدرجة الكلية كما توضح ذلك الجداول التالية:

International Journal of Accounting and Management Sciences
Special Issue – 2025
Print ISSN: 2834-8923 Online ISSN: 2832-8175
DOI: https://doi.org/10.56830/IJNZ1133

الجدول (١): معامل ارتباط بيرسون لعبارات المحور الاول والمحور الثاني مع الدرجة الكلية للمحور مع الدرجة الكلية لكل لمحور

رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور الاول	رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور
١	**٠,٨٤٩	١	**٠,٩١٠
٢	**٠,٩٥١	٢	**٠,٨٨٩
٣	**٠,٩١٠	٣	**٠,٩١٣
٤	**٠,٨٩١	٤	**٠,٩٠٣
٥	**٠,٩٠٥	٥	**٠,٩١١
6	**٠,٩٠٥	6	**٠,٩٠٥
7	**٠,٩٠٥	7	**٠,٩٣٥
8	**٠,٨٨٨	8	**٠,٩٢٠
٩	٠,٨٩٦	٩	**٠,٩٠٤
١٠	**٠,٩١٣	١٠	**٠,٩٣٧

****معاملات ارتباط مقبولة ودالة عند مستوى دلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٠١)**

يتضح من خلال الجداول السابقة (1) ان جميع عبارات الاهداف الاربعه دالة على مستوى ٠١.٠ حيث تراوحت قيم معاملات الارتباط الابعاد ما بين (٠,٨٤١ -٠.٩٣٧) وهي معاملات ارتباط جيدة, وهذا يعطي دلاله على ارتفاع معاملات الاتساق الداخلي كما يشير إلى مؤشرات صدق مرتفعة, يمكن الوثوق بها في تطبيق أداة الدراسة الحالية

- **ثبات أداة الدراسة:**

واما بالنسبة لقياس ثبات الاستبانة فقد قمنا باستخدام معامل ألفا كرونباخ, والجدول التالي يوضح محاور الثبات لمحاور أداة الدراسة على النحو التالي :

الجدول (٢): معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات أداة الدراسة

الاستبانة	عدد العبارات	الثبات
المحور الأول: واقع رفع الإنفاق الحكومي على مشاريع رؤية المملكة ٢٠٢٣ بوزارة الإسكان	١٠	٠,٩٧٤
المحور الثاني: مستوى تحقيق النتائج المستهدفة لرؤية المملكة ٢٠٣٠ لوزارة الاسكان	١٠	٠,٩٨٠
الثبات العام للدرجه الكليه للاستبانه	٢٠	٠,٩٨٧

أظهر الجدول (٢) أن معامل الثبات الفا كرونباخ للمحور الأول (٠,٩٧٤) والمحور الثاني (٠,٩٨٠) بينما بلغ الثبات العام للدرجه الكليه للاستبانه (٠,٩٨٧) وهو معامل ثبات مرتفع ومناسب للدراسة وبذلك تحققت الباحث من ثبات أداة الدراسة.

International Journal of Accounting and Management Sciences
Special Issue – 2025
Print ISSN: 2834-8923 Online ISSN: 2832-8175
DOI: https://doi.org/10.56830/IJNZ1133

- **معيار تحليل أداة الدراسة**

تدرجت الاجابة على الاستبانة وجاءت على النحو التالي :غير موافق بشده وغير موافق و محايد و موافق و موافق بشدة وا ستخدمت قاعدة الاهمية النسبية للتعليق على درجات المتوسطات الحسابية لاجابات أفراد العينة .على ذلك يتم الحكم على قيمً وبناء المتوسطات الحسابية لتفسيرالبيانات باستخدام المعيارفي الجدول الاتي:

تم اعتماد التدريج الاتي لدرجة تحقق عبارات ومحاور أداة الدراسة لتحديد درجة الموافقة بالاعتماد على معادلة المدى وفق الجدول (٤):

جدول (٣): تقسيم فئات مقياس ليكرت الخماسي (حدود متوسطات الاستجابات)

الفئه	حدود الفئة	
	من	الي
غير موافق بشده	١	١,٨٠
غير موافق	١,٨١	٢,٦٠
محايد	٢,٦١	٣,٤٠
موافق	٣,٤١	٤,٢٠
موافق بشدة	٤,٢١	٥,٠

- **تحليل خصائص عينة الدراسة**

تتناول الباحث في هذا الفصل تحليل نتائج الدراسة، وذلك عن طريق عرض إجابات أفراد العينة عن تساؤلات الدراسة، ومناقشة هذه النتائج وفق المنهجية العلمية، عن طريق قراءة التحليل االحصائي للقيم، وفيما يأتي عرض نتائج البحث.

الجدول (٤): التكرارات والنسب المؤية الخاصه بالجنس

المتغير		التكرارات	النسبة المئوية
الجنس	أنثى	29	% 22.3
	ذكر	101	% 77.7
المجموع		١٣٠	% ١٠٠

المصدر: اعداد الباحث من بيانات الاستبيان ٢٠٢٤م

تبين من جدول (٤) ان ٧٧,٧% من افراد عينة الدراسة كانو من الذكور بينما ٢٢,٣% كانو من الاناث

الجدول (٥): التكرارات والنسب المؤية الخاصه بالمستوي التعليمي

المتغير		التكرارات	النسبة المئوية
المستوي التعليمي	بكالوريوس	88	%67.7
	ثانوي	18	%13.8
	دبلوم	10	%7.7
	دكتوراه	2	%1.5
	ماجستير	12	%9.2
المجموع		١٣٠	%١٠٠

المصدر: اعداد الباحث من بيانات الاستبيان ٢٠٢٤م

International Journal of Accounting and Management Sciences
Special Issue – 2025
Print ISSN: 2834-8923 Online ISSN: 2832-8175
DOI: https://doi.org/10.56830/IJNZ1133

تبين من الجدول (٥) ان (٦٧,٧%) حصلو علي بكالوريوس و (١٣,٨%) حصلو علي تعليم ثانوي بينما (٧,٧%) حصلو علي دبلوم . كما ان (٩,٢%) حصلو علي ماجستير بينما (١,٥%) فقط حصل علي دكتوراة.

الجدول (٦): التكرارات والنسب المؤية الخاصه الوظيفة

المتغير		التكرارات	النسبة المئوية
الوظيفة	مدير عام	13	%10.0
	مدير إدارة	13	%10.0
	موظف	75	%57.7
	أخرى	٢٩	%٢٣,٣
المجموع		١٣٠	%١٠٠

المصدر: اعداد الباحث من بيانات الاستبيان ٢٠٢٤م

تبين من جدول (٦) ان(٥٧,٧%) موظفين و ١٠% مديرين عام و مديرين اداره بينما ٢٣,٣% يعملون في وظائف اخري.

الجدول (٧): التكرارات والنسب المؤية الخاصه عدد السنوات في الخبرة

المتغير		التكرارات	النسبة المئوية
عدد السنوات في الخبرة	أقل من ٥ سنوات	٣٤	٢٦,٢
	٦-١٠ سنة	٤٩	٣٧,٧
	١١-١٥ سنة	٢١	١٦,٢
	أكثر من ١٥ سنة	٢٦	٢٠,٠
المجموع		١٣٠	%١٠٠

المصدر: اعداد الباحث من بيانات الاستبيان ٢٠٢٤م

تبين من جدول (٧) ان (٣٧,٧%) من عينه الدراسة لديهم من ٦ -١٠ سنوات خبرة بينما(٢٦,٢%) لديهم اقل من خمس سنوات و(٢٠,٠%) لديهم اكثر من ١٥ سنة سنوات خبرة بينما (١٦,٢%) لديهم من ١١ – ١٥ سنوات خبرة .

International Journal of Accounting and Management Sciences
Special Issue – 2025
Print ISSN: 2834-8923 Online ISSN: 2832-8175
DOI: https://doi.org/10.56830/IJNZ1133

ثانياً: الجداول المتعلقة بالإجابة عن تساؤلات الدراسة

الجدول (٨): استجابة افراد عينه الدراسة عن المحور الاول : المحور الاجتماعي

العبارة	غير موافق بشده		غير موافق		محايد		موافق		موافق بشده		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الترتيب
	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%				
١	٥	٣,٨	٤	٣,١	٧	٥,٤	٢٤	١٨,٥	٩٠	٦٩,٢	4.46	1.05	23.5	١
٢	٤	٣,١	٢	١,٥	١٠	٧,٧	٢٨	٢١,٥	٨٦	٦٦,٢	4.46	٠,٩٣	20.8	١
٣	٤	٣,١	٤	٣,١	٦	٤,٦	٣٤	٢٦,٢	٨٢	٦٣,١	4.43	٠,٩٤	21.2	٢
٤	٣	٢,٣	٤	٣,١	١٠	٧,٧	٣٥	٢٦,٩	٧٨	٦٠,٠	4.39	٠,٩٢	20.9	٤
٥	٣	٢,٣	٣	٢,٣	١٢	٩,٢	٣١	٢٣,٨	٨١	٦٢,٣	4.38	٠,٩٢	21.0	٥
٦	٤	٣,١	٣	٢,٣	١٢	٩,٢	٣١	٢٣,٨	٨٠	٦١,٥	4.42	٠,٩٢	20.8	٣
٧	٤	٣,١	٣	٢,٣	١٦	١٢,٣	٣٦	٢٧,٧	٧١	٥٤,٦	4.38	٠,٩٦	21.9	٥
٨	٥	٣,٨	٤	٣,١	١١	٨,٥	٣١	٢٣,٦	٧٩	٦٠,٨	4.28	٠,٩٨	22.8	٨
٩	٤	٣,١	٤	٣,١	١٤	١٠,٨	٣٢	٢٤,٦	٧٦	٥٨,٥	4.35	١,٠٢	23.4	٦
١٠	٤	٣,١	٤	٣,١	١٠	٧,٧	٢٩	٢٢,٣	٨٣	٦٣,٨	4.32	٠,٩٩	22.9	٧
المجموع الكلي											٤,٣٨	٠,٩٦		

المصدر: اعداد الباحث من بيانات الاستبيان ٢٠٢٤م

تبين من الجدول السابق الدرجة الكلية للمحور الاول وهو واقع رفع الإنفاق الحكومي على مشاريع رؤية المملكة ٢٠٢٣ بوزارة الإسكان جاء بدرجة موافق بشدة بمتوسط حسابي ٤,٣٨ وانحراف معياري٠,٩٦ . كما تراوحت المتوسطات الحسابية بين (٤,٢٨– ٤٦.٤). كما وجد ان غالبية افراد العينة يوافقون بشدة علي السؤال الاول والثاني وهو زيادة الإنفاق الحكومي أسهمت بشكل كبير في تسريع عملية بناء وتوفير الوحدات السكنية و رفع مستوى الإنفاق الحكومي كان له دور مهم في تحسين جودة المشاريع السكنية التي تنفذها وزارة الإسكان" وجاء ذلك في المركز الاول بمتوسط حسابي ٤,٤٦. ثم جاء في المركز الثاني عبارة (الزيادة في الإنفاق الحكومي على مشاريع الإسكان قد ساعدت في توسيع نطاق البنية التحتية الداعمة للمشاريع السكنية) بمتوسط حسابي ٤,٤٣ تلتها العبارة بفضل رفع الإنفاق الحكومي، شهدت المشاريع السكنية تحسيناً في التنوع والابتكار في تصاميم الوحدات السكنية بمتوسط حسابي ٤,٤٢.

International Journal of Accounting and Management Sciences
Special Issue – 2025
Print ISSN: 2834-8923 Online ISSN: 2832-8175
DOI: https://doi.org/10.56830/IJNZ1133

الجدول (٩): استجابة افراد عينه الدراسة عن المحور الثاني : مستوى تحقيق النتائج المستهدفة لرؤية المملكة ٢٠٣٠ لوزارة الاسكان

العبارة	غير موافق بشده		غير موافق		محايد		موافق		موافق بشده		الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	معامل الإختلاف	الترتيب
	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%				
١	٤	٣,١	٤	٣,١	١٤	١٠,٨	٣٢	٢٤,٦	٧٦	٥٨,٥	4.41	٠,٩٧	21.96	٤
٢	٤	٣,١	٤	٣,١	١٠	٧,٧	٢٩	٢٢,٣	٨٣	٦٣,٨	4.47	٠,٩١	20.35	١
٣	٣	٢,٣	٤	٣,١	٨	٦,٢	٢٩	٢٢,٣	٨٦	٦٦,٢	4.35	1.01	23.21	٦
٤	٥	٣,٨	٣	٢,٣	١٣	١٠,٠	٣٠	٢٣,١	٧٩	٦٠,٨	4.43	٠.93	20.99	٣
٥	٣	٢,٣	٤	٣,١	١٠	٧,٧	٣٠	٢٣,١	٨٣	٦٣,٨	4.30	1.03	23.95	٨
٦	٤	٣,١	٧	٥,٤	١٠	٧,٧	٣٤	٢٦,٢	٧٥	٥٧,٧	4.44	٠,٩٢	20.72	٢
٧	٥	٣,٨	٣	٢,٣	١٥	١١,٥	٣٣	٢٥,٤	٧٤	٥٦,٩	4.32	1.03	23.84	٧
٨	٥	٣,٨	٣	٢,٣	١٧	١٣,١	٢٨	٢١,٥	٧٧	٥٩,٢	4.29	1.02	23.77	٩
٩	٦	٤,٦	٣	٢,٣	١٠	٧,٧	٣٢	٢٤,٦	٧٩	٦٠,٨	4.30	1.03	23.95	٨
١٠	٥	٣,٨	٣	٢,٣	١٠	٧,٧	٣٥	٢٦,٩	٧٧	٥٩,٢	٤,٣٦	٠,٩٨	٢٢,٩٠	٥

المصدر: اعداد الباحث من بيانات الاستبيان ٢٠٢٤م

تبين من الجدول السابق الدرجة الكلية للمحور الثاني وهو : مستوى تحقيق النتائج المستهدفة لرؤية المملكة ٢٠٣٠ لوزارة الاسكان جاء بدرجة موافق بمتوسط حسابي ٤,٣٦ وانحراف معياري ٠,٩٨. كما تراوحت المتوسطات الحسابية بين (٤,٢٩ - ٤,٤٧). كما وجد ان غالبية افراد العينة يوافقون بشدة علي المبادرات التي نفذتها وزارة الإسكان قد ساهمت بشكل فعال في الحد من مشكلة الإسكان في المملكة وجاء ذلك في المركز الاول بمتوسط حسابي ٤,٤٧. ثم جاء في المركز الثاني عبارة (الجهود المبذولة من قبل وزارة الإسكان قد أدت إلى زيادة رضا المواطنين عن الخدمات السكنية المقدمة.) بمتوسط حسابي ٤,٤٤ تلتها العبارة ان البرامج التي أطلقتها وزارة الإسكان قد عززت من جودة وتنوع الخيارات السكنية المتاحة.) بمتوسط حسابي ٤,٤٣ .

International Journal of Accounting and Management Sciences
Special Issue – 2025
Print ISSN: 2834-8923 Online ISSN: 2832-8175
DOI: https://doi.org/10.56830/IJNZ1133

فرضيات البحث

الفرضية الاولي

H0 لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠,٠٥) بين رفع الإنفاق الحكومي على مشاريع رؤية المملكة ٢٠٢٣، وتحقيق النتائج المستهدفة لرؤية المملكة ٢٠٣٠ لوزارة الاسكان بمدينة الرياض.

H1 توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠,٠٥) بين رفع الإنفاق الحكومي على مشاريع رؤية المملكة ٢٠٢٣، وتحقيق النتائج المستهدفة لرؤية المملكة ٢٠٣٠ لوزارة الاسكان بمدينة الرياض.

جدول (١٠): معامل الارتباط والانحدار بين رفع الإنفاق الحكومي على مشاريع رؤية المملكة ٢٠٢٣، وتحقيق النتائج المستهدفة لرؤية المملكة ٢٠٣٠ لوزارة الاسكان بمدينة الرياض

المحور الاول	معامل الانحدار	معامل الارتباط	قيمة Beta	قيمه الداله f	مستوي الدلاله
المحور الثاني	٠,٨٢٥	٠,٩٢٤	٠,٨٠٤	٧٥,٢٤	0.001

تبين من الجدول السابق وجود علاقه و دلالة احصائية بين بين رفع الإنفاق الحكومي على مشاريع رؤية المملكة ٢٠٢٣، وتحقيق النتائج المستهدفة لرؤية المملكة ٢٠٣٠ لوزارة الاسكان بمدينة الرياض حيث ان قيمة الدالة الاحصائية اقل من ٠,٠٥ ولذلك يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة وكان قيمة معامل الانحدار ٠,٨٢٥ مما يدل علي ان تاثير رفع الانفاق الحكومي علي المشاريع يوثر بنسبه ٨٢,٥ % علي تحقيق النتائج المستهدفة لرؤية المملكة ٢٠٣٠ لوزارة الاسكان بمدينة الرياض.

الفرضية الثانية

H0 لا توجد فروق ذات دلالة احصائية استجابات عينة الدراسة نحو أثر رفع الإنفاق الحكومي على مشاريع الرؤية ودور ذلك في تحقيق النتائج المستهدفة لوزارة الاسكان بمدينة الرياض؛ تعزى لمتغير (الوظيفة، وعدد سنوات الخبرة).

H1 توجد فروق ذات دلالة احصائية استجابات عينة الدراسة نحو أثر رفع الإنفاق الحكومي على مشاريع الرؤية ودور ذلك في تحقيق النتائج المستهدفة لوزارة الاسكان بمدينة الرياض؛ تعزى لمتغير (الوظيفة، وعدد سنوات الخبرة).

جدول (١١): اختبار One way ANOVA لقياس نحو أثر رفع الإنفاق الحكومي على مشاريع الرؤية ودور ذلك في تحقيق النتائج المستهدفة لوزارة الاسكان بمدينة الرياض؛ تعزى لمتغير (عدد سنوات الخبرة).

One way ANOVA					
المحور	مجموع المتوسطات	درجة الحرية	فروق المتوسطات	اختبار الاحصائيه	P-value
المجموع بين المجموعات	337.263	3	112.421	٥١١.	٢١٠.
المجموع خلال المجموعات	9382.007	126	74.460		
المجموع الكلي	9719.269	129			

تبين من الجدول السابق انه لايوجد علاقة ذو دلالة احصائيه بين متغير عدد سنوات الخبرة أثر رفع الإنفاق الحكومي على مشاريع الرؤية ودور ذلك في تحقيق النتائج المستهدفة لوزارة الاسكان بمدينة

International Journal of Accounting and Management Sciences
Special Issue – 2025
Print ISSN: 2834-8923 Online ISSN: 2832-8175
DOI: https://doi.org/10.56830/IJNZ1133

الرياض حيث ان قيمة الدلالة الاحصائية كانت ٠,٢١ اي اكبر من ٠,٠٥ ولذا يتم قبول الفرضيه الصفرية وهي لا توجد فروق ذات دلالة احصائية استجابات عينة الدراسة نحو أثر رفع الإنفاق الحكومي على مشاريع الرؤية ودور ذلك في تحقيق النتائج المستهدفة لوزارة الاسكان بمدينة الرياض؛ تعزى لمتغير (عدد سنوات الخبرة).

جدول (١٢): اختبار One way ANOVA لقياس نحو أثر رفع الإنفاق الحكومي على مشاريع الرؤية ودور ذلك في تحقيق النتائج المستهدفة لوزارة الاسكان بمدينة الرياض؛ تعزى لمتغير (الوظيفة).

One way ANOVA					
المحور	مجموع المتوسطات	درجة الحرية	فروق المتوسطات	اختبار الاحصائيه	P-value
المجموع بين المجموعات	184.458	3	61.486	٠,٨١	٠,٤٥
المجموع خلال المجموعات	9534.812	126	75.673		
المجموع الكلي	9719.269	129			

تبين من الجدول السابق انه لايوجد علاقة ذو دلالة احصائيه بين متغير الوظيفة و أثر رفع الإنفاق الحكومي على مشاريع الرؤية ودور ذلك في تحقيق النتائج المستهدفة لوزارة الاسكان بمدينة الرياض حيث ان قيمة الدلالة الاحصائية كانت ٠,٤٦ اي اكبر من ٠,٠٥ ولذا يتم قبول الفرضيه الصفرية وهي لا توجد فروق ذات دلالة احصائية استجابات عينة الدراسة نحو أثر رفع الإنفاق الحكومي على مشاريع الرؤية ودور ذلك في تحقيق النتائج المستهدفة لوزارة الاسكان بمدينة الرياض؛ تعزى لمتغير الوظيفه).

المحور الخامس: ملخص نتائج الدراسة وتوصياتها

ملخص النتائج الدراسة

توصلنا إلى فهم أعمق للدور الذي يلعبه الإنفاق الحكومي في تطوير وتنفيذ مشاريع الإسكان ضمن رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠، خاصة في مدينة الرياض. لقد أظهرت نتائج الدراسة بوضوح العلاقة الإيجابية والمعنوية بين الإنفاق الحكومي وتحسين البنية التحتية والمعيشية، حيث وجد أن معامل الارتباط يبلغ ٠,٩٢٤، مما يعكس قوة التأثير المباشر للإنفاق على نجاح المشاريع.

من خلال تحليل الانحدار، كشفت الدراسة عن قيمة β تعادل ٠,٨٠٤، مع قيمة الدالة f البالغة ٧٥,٢٤ ومستوى دلالة ٠,٠٠١. أظهر تحليل الانحدار وجود علاقة إيجابية قوية بين الإنفاق الحكومي وتحسين جودة وكفاءة تنفيذ مشاريع الإسكان، مما يعكس تأثير الإنفاق المالي الحكومي المباشر على تحقيق أهداف التنمية العمرانية. قيمة معامل الارتباط التي بلغت ٠,٩٢٤ تشير إلى هذه العلاقة القوية. كما كشفت الدراسة أن الزيادة في الإنفاق الحكومي ساهمت بشكل فعال في تسريع وتيرة تقديم السكن الملائم وتحسين البنية التحتية. لم تظهر نتائج اختبار ANOVA فروقاً ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغيرات مثل

International Journal of Accounting and Management Sciences
Special Issue – 2025
Print ISSN: 2834-8923 Online ISSN: 2832-8175
DOI: https://doi.org/10.56830/IJNZ1133

عدد سنوات الخبرة أو الوظيفة، مما يدل على أن الإنفاق الحكومي كان له تأثير موحد عبر مختلف شرائح الموظفين. هذه الأرقام تدل على أن الزيادة في الإنفاق الحكومي لها تأثير كبير وملموس على جودة وكفاءة تنفيذ مشروعات الإسكان، مما يساهم في تسريع وتيرة توفير السكن المناسب وتحسين البنية التحتية. إن النتائج التي تم التوصل إليها تشير إلى أهمية استمرارية وزيادة الإنفاق الحكومي في قطاع الإسكان كجزء من السياسات العامة للدولة، وذلك لضمان تحقيق التنمية المستدامة وتحسين مستويات المعيشة. كما تؤكد الدراسة على أن التحديات التي تواجه تنفيذ هذه المشاريع يمكن معالجتها بشكل أكثر فعالية من خلال زيادة الاستثمارات الحكومية.

توصيات الدراسة

- ضرورة تعزيز الشفافية في إدارة الإنفاق الحكومي على مشاريع الإسكان من خلال نشر تقارير دورية حول التقدم المحرز والعقبات التي تواجهها المشاريع. هذا من شأنه أن يضمن مساءلة الجهات المعنية ويعزز الثقة بين المواطنين والحكومة.
- ضرورة تبسيط الإجراءات الإدارية والتخطيط الفعال للتقليل من التأخير في التنفيذ. كذلك يجب تحسين التنسيق بين الوزارات والجهات الحكومية الأخرى لضمان سلاسة تنفيذ المشاريع.
- تعزيز الاستثمار في البنية التحتية الأساسية مثل الطرق، المرافق، والخدمات العامة لدعم المشاريع الإسكانية، مما يساهم في تحقيق التنمية الشاملة وتعزيز جودة الحياة للمواطنين.
- ضرورة تبني الحكومة سياسات مرنة تستطيع التكيف مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية لتجنب التأثيرات السلبية للتغيرات الفجائية في السوق العقاري أو الاقتصاد المحلي.
- تعزيز المشاركة المجتمعية من خلال مشاركة الحكومة المجتمعات المحلية في عملية التخطيط والتنفيذ لمشاريع الإسكان لضمان أن تلبي هذه المشاريع الاحتياجات الفعلية للمواطنين.

المراجع

أولا : المراجع باللغة العربية

امولاي هواري وتسابت عبد الرحمان وعدوكة لخضر (ديسمبر ٢٠١٦)، دراسة قياسية لأثر الدعم الحكومي علي نمو الإنتاج الفلاحي في الجزائر بإستخدم نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة"، مجلة البحوث الإقتصادية، العدد السادسً جامعة مصطفي اسطمبولي معسكر الجزائر ، ص: ٣٧٣-٣٩١.

نعمان يونس ومنعم خضير (٢٠١٨)، قياس أثر الإنفاق العام على التنمية المستدامة في العراق للمدة (٢٠٠٠-٢٠١٦) باستخدام نموذج ARDL، قسم الإقتصاد كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة تكريت.

هاجر سلاطني (٢٠١٤)، سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة، دراسة مقارنة الجزائر الإمارات العربية المتحدة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس الجزائر.

أسرين جميل حسن، الإنفاق الحكومي وأثاره على الاقتصاد الفلسطيني (دراسة قياسية رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، ٢٠١٧، ص ١٣.

International Journal of Accounting and Management Sciences
Special Issue – 2025
Print ISSN: 2834-8923 Online ISSN: 2832-8175
DOI: https://doi.org/10.56830/IJNZ1133

أمل حمدان خفاجة، أثر الإنفاق الحكومي على النمو الإقتصادية دراسة قياسية على الاقتصاد الفلسطيني ١٩٩٦-٢٠١١) رسالة ماجستير في اقتصاديات التنمية، كلية التجارة الإسلامية، ٢٤ غزة، ٢٠١٣، ص ٢

مي سليمان غانم، دور الإنفاق الحكومي على الخدمات الأساسية في الحد من الفقر، دراسة حالة الجمهورية العربية السورية رسالة ماجستير في الاقتصاد، تخصص اقتصاد وتخطيط، كلية الاقتصاد جامعة تشرين سوريا ، ٢٠١٥، ص ٥٥.

شاكر محمود شهاب ،أثار النفقات العامة في التنمية الإقتصادية في العراق، أطروحة دكتوراه جامعة المستنصرية، العراق، ١٩٨٩ ، ص ٢١ .

ساطور رشيد ،محددات الإنفاق الاستثماري في الجزائر وأثاره على التنمية المستدامة - دراسة قياسية ١٩٧٠-٢٠١٠، أطروحة دكتوراه، تخصص القياس الاقتصادي، جامعة الجزائر ٣ ، ٢٠١٣،ص ٢٦.

هاجر سلطاني، سياسة الإنفاق الحكومي الإستثماري وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة دراسة مقارنة الجزائر - الإمارات العربية المتحدة رسالة ماجستير تخصص إدارة أعمال والتنمية والمستدامة، جامعة فرحات عباس سطيف، ٢٠١٤، ص ٣٧ .

كمال أمين الوصال، البنية التحتية والاستثمارات العامة في العالم العربي - بين ضرورة التطوير ومعضلة التمويل، الطبعة ١ ، المركزي العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٨، ص ٢١٦.

وزارة الاقتصاد والتخطيط السعودية. "رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠." المملكة العربية السعودية، ٢٠١٦.

رمضان السيد أحمد، ووفاء بسيوني السيد دور الإنفاق الحكومي في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصرة مصري(جامعة طنطا: كلية التجارة، ٢٠٢٠) مجلة : الدراسات التجارية المعاصرة العدد التاسع، يناير ٢٠٢٠.

علاء صطفى أحمد (٢٠١٩ ، تحليل الأهمية الاقتصادية للإنفاق العام والتوظف في اليابان " ، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئة ، كلية التجارة بالإسماعيلية - جامعة قناة السويس، المجلد ١٠ ، العدد ٣، ٢٠١٩.

حسين إبراهيم، وسندس جميل ، قياس وتحليل أثر الإنفاق العام علي متغيرات المربع السحري لـ (Kaldor) في المملكة العربية السعودية ، مجلة جامعة دهوك، المجلد (٢٢)، العدد الأول، ٢٠١٩.

زيان حسيبة، أثر النمو الاقتصادى على الإنفاق العام في الجزائر : دراسة تطبيقية لقانون فاجنر خلال الفترة ١٩٦١ - ٢٠١٦ ، الملتقى الدولى الأول ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة على لونيسي البليدة ، الجزائر، ٢٠١٨.

International Journal of Accounting and Management Sciences
Special Issue – 2025
Print ISSN: 2834-8923 Online ISSN: 2832-8175
DOI: https://doi.org/10.56830/IJNZ1133

ثانيا : المراجع باللغةً الأجنبية

Ditimi, A. and et al., (2011), "Components of Government Spending and Economic Growth in Nigeria: An Error Correction Modelling", Journal of Economics and Sustainable Development, Vol.2, No.4.

Hartanto, D., et al (2020), "Is pattern of government spending related with environmental sustainability in ASEAN countries? Role of debt servicing, development expenditure and social investment", Journal of Security and Sustainability Issues, 10, pp: 139-150.

Lee, J.C., et al. (2019), "Study of the Relationship between Government Expenditures and Economic Growth for China and Korea", Sustainability, doi: 10.3390/su11226344.

Osuji, et al (2020), "Achieving sustainable development goals: Does government expenditure framework matter?", International Journal of Management, Economics and Social Sciences (IJMESS), ISSN 2304-1366, IJMESS International Publishers, Jersey City, NJ, Vol. 9, Iss. 3, pp. 131-160.

Wahyudi, (2020), "The Relationship between Government Spending and Economic Growth Revisited", International Journal of Economics and Financial, Vol., 10(6), pp: 84- 88.